تحت سامي إشراف فخامة السيد الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية

مؤتمر الإيسيسكو الأول
لـــوزراء الـتـربـيـــة

"من أجل تعزيز العمل التربوي الإسلامي المشترك وتفعيله"

تونس - الجمهورية التونسية

26 محرم 1438هـ/ 27 أكتوبر 2016م

إعلان تونس حول
تعزيز العمل التربوي الإسلامي المشترك

نحن الوزراء المكلفين بشؤون التربية والتعليم في الدول الأعضاء ورؤساء وممثلي المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، المشاركين في مؤتمر الإيسيسكو الأول لوزراء التربية من أجل تعزيز العمل التربوي الإسلامي المشترك وتفعيله، المنعقد في تونس، عاصمة الجمهورية التونسية، يوم 26 محرم 1438 هـ الموافق 27 أكتوبر 2016 وفي ضيافتها، تحت سامي إشراف فخامة السيد الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية،

- انطلاقاً من القيم الإسلامية والحضارية الداعية إلى تحصيل العلم والمعرفة، وتعميم الحق في التعليم لجميع فئات المجتمع، وضمان جودته وتكافؤ الفرص بشأنه،
- وإيماناً بالترابط الوثيق بين رصيد الدول من المعارف والمهارات والعلوم والتقانات، وما تحقق لفائدة مجتمعاتها من تنمية وتقدم ورفاه،
- واستحضاراً للتحولات العميقة والمتسارعة التي شهدتها البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المستوى المحلي والخارجي في العقود الأخيرة،
- واستناداً إلى القرارات والمواثيق والإعلانات والتقارير الدولية ذات الصلة، وخاصة منها الصادرة عن منظمة اليونسكو، التيتسعى إلى تأمين فرص التعليم تأميناً كاملا، وإقامة التعاون بين الأمم من أجل ضمان الإطار الأمثل لتكافؤ فرص التعليم للجميع، وتوفير مبادئ ومعايير الحق في التعليم، وما دعا إليه مؤتمر دكار(2000) وأكد عليه المنتدى العالمي للتربية بكوريا (2015)،
- وتفاعلاً مع نتائج وقرارات المؤتمرات الإقليمية لوزراء التربية، وخاصة منها مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الذي عقدته الألكسو (تونس 29 مايو2014)، ومؤتمر وزراء التربية الأفارقة التي نظمته وكالة تنمية التربية في إفريقيا (ADEA) (بوركينا فاسو 2012)،والمؤتمر الرابع والعشرين لوزراء التربية والتعليم في الدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض،27 ذو الحجة 1437هجرية الموافق 28 سبتمبر2016م) المؤكدة على تفعيل التعاون التربوي والعمل المشترك في مجال التربية والتعليم،
- واسترشاداً بالجهود المتواصلة للإيسيسكو الهادفة إلى تعزيز الجودة والحكامة وتكافؤ الفرص في السياسات التربوية للدول الأعضاء،

- وإزاء ما يحيط بالعالم الإسلامي من تحديات، وما يلوح في الأفق من مشكلات وعوائق، تحتم على العالم الإسلامي التعاون التربوي والعمل الإسلامي المشترك، لترسيخ هوية النظام التعليمي وفلسفته في بلداننا، انطلاقاً من القواسم المشتركة التي تجمع أنظمتها التربوية،
- وحرصاً على أن يظل العمل التربوي المشترك في مكانته اللائقة في إعداد الأجيال وبناء الأوطان وتنميتها،

ومن خلال تدارس المؤتمر لأهم القضايا والتحديات التربوية التي يواجهها العالم الإسلامي حاضراً ومستقبلاً، ضمن الوثائق والتقارير المعروضة على هذا المؤتمر، وما دار من مناقشات ومداولات وما قدم من مقترحات وتوصيات مثمرة بشأنها،

ندعو جميع الأطراف ذات الصلة بالعمل التربوي المشترك إلى:

1. الاسترشاد بتوجهات استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي وبأهدافها وغاياتها في وضع السياسات التربوية الوطنية لإعادة ترتيب الأولويات ومجالات التدخل التربوية بما يضمن اختيار أنسبها لمواكبة متطلبات الحاضر والمستقبل وتحقيق التنمية الشاملة المنشودة.
2. توسيع دائرة المشاورات عند إعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال التربية، لتشمل جميع الفاعلين ذوي الصلة، مثل هيئات المجتمع المدني، والبلديات والجماعات المحلية، والبرلمانات ومجالس الشورى، وأولياء التلاميذ، والهيئات النقابية، وقطاعات الإنتاج والتشغيل، والتنسيق معها في تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والخطط وفي متابعتها وتقييمها.
3. تطوير مضامين مجالات التدخل التربوية ذات الأولوية، في جميع مراحل التعليم، للانتقال من منظومة التعليم إلى منظومة التعلم، وبما يتلاءم مع الاحتياجات والخصوصيات المحلية،ويضمن جودتها وقدرتها على تنمية قدرات التعليم الذاتي، والنقد والتحليل، والتميز والإبداع، وبما يحقق مواءمتها مع احتياجات المتعلم العمرية والنفسية، والاجتماعية، والمهنية، والنوع الاجتماعي، ومتطلبات سوق العمل، وتوسيع قاعدة الاستفادة منها، بما يسهم بشكل فاعل في تحقيق تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي وتعميمه بين الذكور والإناث وفي المدن والأرياف.

4. النهوض بالتربية ما قبل المدرسية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياسات المنظومة التربوية، وتحديد أهدافها ومضامينها، وإنشاء مراكز التكوين المتخصصة لتأهيل المربين، وتشجيع الشراكة والتعاون بين مؤسسات التربية ما قبل المدرسية، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية.

5. إيلاء مزيد من الاهتمام بتربية الموهوبين كماً ونوعاً، سواء في التعليم الأساس أو التعليم الثانوي، أو التعليم العالي، والعمل على رعاية المؤسسات الخاصة بهم وتوفير المناهج والمقررات والوسائط التي تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم والحرص على تأمين مسارهم الدراسي للاستفادة لاحقا من مواهبهم في مجالات البحث العلمي والابتكار.

6. تعزيز فرص التعلم للأطفال ذوي الإعاقات بتوحيد النظام التعليمي الخاص بهم، ودمجهم في نظم التعليم العادي، للحصول على التعليم الجيد والمناسب لولوج سوق العمل والانخراط في الحياة العلمية والإسهام في التنمية.

7. تطوير الآليات البيداغوجيةوالتنفيذية الملائمة للرؤية الجديدة في مجال التربية، من خلال تحسين طرائق التدريس المعتمدة على مؤشرات الأداء وقياس النتائج والأثر، وعلى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال تعزيز وحدات التخطيط التربوي وإعداد البرامج والمناهج والأدلة، ووحدات المتابعة والتقييم، بالخبراء والأطر المتخصصة المستفيدة من التكوين المستمر، ومن خلال اعتماد الحكامة الجيدة في التسيير الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية.

8. إيلاء مزيد من العناية والاهتمام لإعادة تكوين المعلم وتدريبه على القيام بدوره التربوي الجديد كميسّر لعملية التعلّم، وتمكينه من الوسائط البيداغوجية والتكنولوجية الملائمة، والعمل على تحسين أوضاعه المهنية والإدارية.

9. تكثيف الجهود لتطوير البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية، من خلال تعميم استفادتها من الوسائط التكنولوجية والمعلوماتية وتطبيقاتها المختلفة في العملية التعليمية، وصولاً إلى المدرسة الرقمية الذكية، وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي والموارد التعليمية المفتوحة بمختلف أصنافها في تعزيز التعلم عن بعد.

10. تطوير التعليم الأصيل وغير النظامي ودعم مؤسساته وتشجيع تكامله وتفاعله مع المؤسسات النظامية، والعمل على النهوض بمقرراته ومناهجه وطرائق التدريس فيه، بما يؤهل الخريجين للاستجابة لمتطلبات المجتمع والإسهام في التنمية الشاملة المستدامة.

11. تأسيس الجوائز التشجيعية للمؤسسات التربوية التي تقدم إسهاماً متميزاً في أنشطة البحث العلمي والابتكار، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، لتحسين الإنتاج وإحداث التنمية المستدامة والتطور الاقتصادي المنشود، وتشجيع التعاون والتنسيق بين وحدات البحث العلمي للدول الأعضاء.

12. تضمين السياسات وخطط العمل التربوية التوجهات المعززة لتفعيل دور التربية في ترسيخ القيم الإسلامية والحضارية المشتركة، والعمل على تطبيقها في المناهج الدراسية، والكتب المدرسية في المؤسسات والتخصصات المعنية،والموجهة للناشئة من الأطفال والشباب في مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، من خلال تخصيص البرامج والأنشطة الهادفة إلى ترسيخ قيم التسامح والوسطية والاعتدال والمواطنة والعيش المشترك، ونبذ الغلو والتطرف، واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والديني، وحماية البيئة.

13. إعطاء الأولوية لتعزيز الشراكة التربوية الإقليمية والدولية وتوجيهها للنهوض بالقطاعات ذات العلاقة بالتنمية ومحاربة الفقر وبطالة الشباب والهدر المدرسي، مثل قطاع التعليم التقني والمهني، وإصلاح منظومة التسيير الإداري والمالي لاعتماد الحكامة الجيدة، وإنشاء مراكز التميز الإقليمية للتكوين والبحث التربوي والعلمي، وتشبيك التجارب التربوية الناجحة لتعميم الاستفادة وترشيد الإنفاق وتفادي التكرار والازدواجية.

14. تعزيز وتنويع الاستفادة من فرص الدعم المالي التي تتيحها المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأهلية الخيرية والوقفية العربية والإسلامية، من أجل إنجاز المشاريع التربوية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

15. إحداث الآليات الوطنية المكلفة بمعالجة قضايا التربية والتعليم مثل المجالس الوطنية للتربية والتكوين أو خلايا التفكير والاستشراف، وتعزيز الموجود منها لتطوير المنظومة التربوية، وغيرها من الآليات المسؤولة عن رصد العمل التربوي ومتابعته وتقييمه، وتكليفها بمتابعة تنفيذ مضامين استراتيجية تطوير التربية في العالم الإسلامي.

16. تعزيز التربية على المفاهيم الصحيحة، والسلوك الإيجابي الذي ينتج عن وعي سليم، وإعداد قويم، يحببالنشءفي دينهم وثقافة وقيم مجتمعهم، ويشجعهم على التمسك بمقدساتهم ورموزهم وينمي فيهم الهوية الوطنية والمبادئ الإنسانية السمحة، ويجمع شملهم في إطار الأسرة المجتمعية والوطنية والإسلامية والإنسانية، ويؤهلهم للمنافسة العالمية في مختلف العلوم، مما يسهم في تحقيق طموحات الرؤى المستقبلية للعمل الإسلامي والدولي المشترك، ويبعث على تعزيز الأمل والإيمان في نفوسهم.

17. تحصين الشباب ضد النزوع إلى العنف والتطرف، من خلال تمكينهم من التأهيل التربوي المناسب لتطلعاتهم ولأدوارهم الجديدة في التنمية، ومن المعارف والمهارات الكفيلة بالحد من البطالة في صفوفهم وتيسير ولوجهم في سوق العمل واندماجهم في مجتمع المعرفة وتحفيزهم للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم وفي معالجة القضايا الدولية المعاصرة، وفسح المجال للقيادات الشبابية لتقديم التصورات والخطط المناسبة في هذا الشأن.

18. إيلاء مزيد من الاهتمام للتربية الوالدية، بما يعزز الدور الحيوي للأم والأسرة في تربية النشء على القيم الإسلامية والحضارية، وحب العمل والأوطان واحترام التعددية الدينية والثقافية ونبذ العنف والتطرف.

19. الإشادة بجهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –إيسيسكو- من أجل تعزيز العمل التربوي الإسلامي والدولي المشترك وتفعيله لتطوير المنظومات التربوية للدول الأعضاء.

20. الإشادة بجهود حكومة الجمهورية التونسية، ممثلة بوزارة التربية، في الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي قامت بها لتطوير منظومتها التربوية والتعليمية على المستويات كافة، وتوجيهها العناية اللازمة لتكوين الشباب بما يمكنه من الإسهام الفاعل في جهود التنمية وتحقيق العيش المشترك، وشكر الأسرة التربوية والمنظمات الوطنية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في الجمهورية التونسية والمؤسسات الدولية والإقليمية التي ساهمت بخبراتها ومقترحاتها في إعداد وثيقة إصلاح المنظومة التربوية في تونس.

21. الإعراب عن فائق الشكر والامتنان إلى فخامة الأستاذ الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية على تفضله بوضع المؤتمر تحت سامي إشرافه، وتكرمه بافتتاح جلسته الافتتاحية، وتوجيه كلمة سامية للمشاركين فيه، وشكر الحكومة التونسية ممثلة بوزارة التربية، على تكرمها باستضافة المؤتمر، والإشادة بجهود معالي الدكتور ناجي جلول، وزير التربية، رئيس اللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافةومعاونيه على الجهود المقدرة والتسهيلات الكبيرة التي وفروها من أجل إنجاح أعمال المؤتمر وعقده في أحسن الظروف.

22. تقديم الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للإيسيسكو على مبادرته لعقد هذا المؤتمر في دورته الأولى، مما سيكون له الأثر الإيجابي في تعزيز مسيرة العمل الإسلامي والدولي المشترك في مجال التربية والتعليم، وعلى جهوده المتميزة من أجل حسن إعداد وثائق المؤتمر، وعلى دقة التنظيم، مما أسهم في نجاح أعماله وتحقيق الأهداف المرجوة منه.